الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/8

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٢	٣
ثانيا –	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣-١١	٣
ثالثا –	الأحوال الاقتصادية	١٢-٣٥	٦
	ألف – لمحة عامة	١٢	٦
	باء – الميزانية	١٣-١٧	٦
	جيم – الخدمات المالية	١٨-٢٣	٧
	دال – الزراعة ومصائد الأسماك والبناء والصناعة التحويلية	٢٤-٢٧	٩
	هاء – السياحة	٢٨-٣١	١٠
	واو – البنية الأساسية	٣٢-٣٥	١١
رابعا –	الأحوال الاجتماعية	٣٦-٥٤	١٢
	ألف – لمحة عامة	٣٦-٣٧	١٢

250403 240403 03-31486 (A)
0331486

باء – العمالة	٣٨–٤٠	١٢
جيم – التعليم	٤١–٤٣	١٣
دال – الصحة	٤٤–٤٨	١٤
هاء – الجريمة	٤٩–٥٢	١٥
واو – البيئة	٥٣–٥٤	١٦
خامسا – العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية	٥٥–٥٧	١٧
سادسا – المركز المستقبلي للإقليم	٥٨–٦٤	١٧
ألف – موقف حكومة الإقليم	٥٨	١٧
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٩–٦٣	١٨
جيم – نظر الجمعية العامة في المسألة	٦٤	١٩

أولا – لمحة عامة

١ – يتألف إقليم جزر تركس وكايكوس[1] من ٤٠ من الجزر الكبيرة والجزيرات المنخفضة (كايات)، ويقع على بعد ١٤٥ كيلومترا شمال هايتي والجمهورية الدومينيكية و ٩٢٥ كيلومترا جنوب شرقي ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين هذه الجزر، لا يوجد سوى ست جزر مأهولة بصفة دائمة، هي: ترك الكبرى، التي تقع بها العاصمة كوكبرن تاون؛ وسولت كاي؛ وكايكوس الجنوبية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الشمالية، وبروفيدنسياليس. وقُدر إجمالي عدد سكان الإقليم بـ ٠٠٠ ٢٤ نسمة في عام ١٩٩٩، من بينهم نحو ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٦ مهاجر من هايتي والجمهورية الدومينيكية. ويقيم معظم السكان في الجزيرتين الرئيسيتين، ترك الكبرى، وهي العاصمة الإدارية، وبروفيدنسياليس، وهي المركز التجاري للجزر. أما الجزر الأخرى المأهولة فهي كايكوس الجنوبية، التي تضم ١٠,٥ في المائة من إجمالي السكان؛ وكايكوس الشمالية، وبها ١١,١ في المائة؛ وكايكوس الوسطى، وبها ٢,٣ في المائة؛ وسولت كاي، وبها ١,٨ في المائة من السكان. ومعظم السكان ينحدرون من أصل أفريقي، أما الباقون فمن أصل مختلط أو أوروبي. وتستخدم الانكليزية كلغة رئيسية، في حين يتحدث المهاجرون الهايتيون شيئا من لغة الكريول. والمسيحية هي ديانة هذه الجزر؛ التي تسودها الطائفة الإنجليكانية.

٢ – وقد اكتشف الأسبان جزر تركس وكايكوس في عام ١٥١٢. وفي عام ١٦٧٨، أقام بها سكان برمودا ملاحات شمسية. ثم استوطنها بعض أنصار الملكية الذين نزحوا من الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال؛ وأنشأوا مزارع للقطن تستخدم العبيد. وفيما بين عامي ١٨٣٣ و ١٨٤٣ أُلغي الرق وغادر أصحاب المزارع الجزر تاركين مزارعهم في يد عبيدهم السابقين. وفي الفترة الممتدة من عام ١٨٧٤ إلى عام ١٩٥٩ حكمت بريطانيا جزر تركس وكايكوس بوصفها إقليما تابعا لجامايكا. وأصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام ١٩٦٢ تحت سيطرة جزر البهاما، لكنها، باستقلال جزر البهاما في عام ١٩٧٣، وضعت تحت سلطة الحاكم البريطاني في ترك الكبرى.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ – جزر تركس وكايكوس إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة ونظام الحكم فيه وزاري. وبموجب أحكام دستور عام ١٩٧٦، الذي عُدل في عام ١٩٨٨، تناط السلطة التنفيذية بالحاكم الذي تعينه الملكة. وينص الدستور أيضا على تشكيل مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. والحاكم مسؤول عن الشؤون الخارجية، والأمن الداخلي، والدفاع، وتعيين الموظفين العموميين، والشؤون المالية الخارجية، وبعض المسائل الأخرى المحددة، وعليه فيما

عدا ذلك من الأمور أن يتصرف بناء على مشورة المجلس التنفيذي. ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم، وستة أعضاء منتخبين من المجلس التشريعي، وعضوين رسميين (الأمين الأول والنائب العام). ويتألف المجلس التشريعي من ١٩ عضوا، بينهم ١٣ ممثلا منتخبا بالاقتراع العام، و ٣ أعضاء معينين من قبل الحاكم، و ٣ أعضاء في المجلس التنفيذي بحكم مناصبهم.

٤ - ويشمل النظام القانوني، الذي يستند إلى القانون العام الانكليزي، محكمة عليا، ومحكمة للاستئناف، وينص على حق الاستئناف لدى مجلس الملكة الخاص في لندن. والنائب العام ورئيس القضاة هما حاليا من موظفي التعاون التقني في المملكة المتحدة، مثلهما في هذا مثل كبير محامي التاج، والمسؤول عن الصياغة القانونية، ونائب مفوض الشرطة، ورئيس شعبة التحقيقات الجنائية. وسيتكفل مشروع تطوير الشرطة بتعيين موظفين اثنين آخرين من موظفي التعاون التقني: مفوض شرطة مساعد ومحقق في الجرائم المالية.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تقلد الحاكم الجديد جيمس بوستون مهام منصبه بعد أدائه القسم[٢].

٦ - وهناك حزبان سياسيان رئيسيان في الإقليم، وهما الحركة الشعبية الديمقراطية، والحزب الوطني التقدمي، اللذان شُكلا في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠، بالترتيب ثمة حزب ثالث، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي، أنشأه في عام ١٩٩٣ نائب زعيم الحركة الشعبية الديمقراطية السابق. وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ١٩٩٩، فازت الحركة الشعبية الديمقراطية بنسبة ٥٢,٢ في المائة من الأصوات في حين فاز الحزب الوطني التقدمي بنسبة ٤٠,٩ في المائة. ونتيجة لتلك الانتخابات، تسلم ديريك تايلور مهام منصبه كرئيس للوزراء.

٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة كتابا أبيض بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، بعنوان ''الشراكة من أجل التقدم والازدهار - بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار''. (للاطلاع على نص هذا الكتاب الأبيض، انظر الوثيقة A/AC.109/1999/1، المرفق. وللاطلاع على التوصيات الرئيسية، انظر الوثيقة A/AC.109/1999/18، الفقرة ٣٧). واقترح الكتاب الأبيض منح مواطني هذه الأقاليم الجنسية البريطانية. وطالب في الوقت ذاته الأقاليم بتعديل تشريعاتها المحلية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتنظيم الخدمات المالية لكي تتماشى مع المعايير الدولية. وحظي مشروع القانون بالموافقة الملكية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأصبح قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لسنة ٢٠٠٢، والذي بدأ نفاذه في أيار/مايو ٢٠٠٢. وبموجب القانون الجديد،

يُسمح لأهالي جزر تركس وكايكوس بحمل جواز سفر بريطاني والعيش والعمل في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٨ - وضمن إطار الاستعراض الدستوري، أنشأ الحاكم في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ هيئة للاستعراض تتمتع بولاية دراسة الدستور الحالي وتقديم توصيات بقصد تحديثه. وبعد إجراء مشاورات شاملة في جميع الجزر التي يتألف منها الإقليم، قدمت هيئة الاستعراض في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ''تقرير استعراض التحديث الدستوري'' إلى الحاكم[٣]. ويتصل الكثير من النواحي التي تثير القلق العام والتي تتضمنها التوصيات المدرجة في التقرير بالحد من سلطات الحاكم. وعلى وجه الخصوص، أوصى التقرير باستشارة زعيمي الحزب الحاكم والمعارضة بشأن ترشيح الحاكم؛ ونقل بعض سلطات الحاكم للوزراء؛ وإنشاء منصب دائم لنائب الحاكم، وتوسيع نطاق المسائل التي يتعين فيها على الحاكم استشارة المجلس التنفيذي. كما قدم التقرير توصيات تتعلق بأجهزة الإقليم التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما في ذلك إضافة وظيفة وزارية وعقد اجتماعات لهذه الهيئات أكثر تواترا أو بشكل منتظم، ولا سيما محكمة الاستئناف. وقد تم وضع مجمل التوصيات المتعلقة بالخدمة العامة لضمان تدعيم النفوذ والتمثيل لمصالح الإقليم إزاء الحاكم.

٩ - وفيما يتعلق بوضع الإقليم الدستوري في المستقبل، فقد أشار التقرير إلى أنه ظهر خلال الاجتماعات عدد من المدافعين عن الحكم الذاتي الداخلي الكامل. بيد أنه استنادا إلى التقرير، ما أن أوضح أعضاء هيئة الاستعراض أن اتخاذ قرار بدعم الحكم الذاتي الداخلي الكامل لا بد وأن يرافقه تحديد جدول زمني لإعلان الاستقلال، حتى تلاشى التحمس لذاك الاقتراح. فاستناد إلى هيئة الاستعراض ''ما من أحد أعرب عن أي دعم لإعلان الاستقلال''.

١٠ - وبالإضافة إلى هذا، قدم التقرير توصيات بشأن حقوق الفرد وحرياته الأساسية لجعلها أكثر انسجاما مع الاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أُوصي بوجه خاص بإنشاء لجنة للحقوق الإنسان.

١١ - وحسب المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فقد كانت المسائل التي عُرضت خلال عملية الاستعراض الدستوري من بين المسائل التي بحثها مجلس المملكة المتحدة الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد ركز رئيس وزراء جزر تركس وكايكوس بوجه خاص على العلاقة القائمة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم المنتخبة. وأعلن أن وزراء الإقليم ينبغي أن يتمتعون بسلطة أكبر من سلطة الحاكم ''أن الذي يدفع هو الذي يفعل''، وأن حكومة المملكة المتحدة ينبغي أن تعترف

بخبرة السياسيين في أقاليم ما وراء البحار، وأن تحترم مطامح الشعوب. وردا على ذلك، وافقت الوزيرة البريطانية لأقاليم ما وراء البحار على النظر بعناية في التوصيات التي حظيت بأكبر دعم من الجمهور، بيد أنها لم تستطع أن تضمن قبول جميع الاقتراحات. كما دافعت عن دور الحكام، قائلة إن عليهم أن يضمنوا انسجام معايير وممارسات الأقاليم فيما وراء البحار مع أولويات حكومة صاحبة الجلالة والشروط الدولية.

ثالثا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٢ – تمثل سياحة الترف والخدمات المالية الدولية القطاعين الأساسيين للحياة الاقتصادية منذ الثمانينيات. ويمارس المستثمرون الأجانب، وجلهم من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، دورا هاما في الحياة الاقتصادية لهذه الجزر. وتتمثل المجالات الرئيسية للاستثمار الخاص في تطوير المنشآت السياحية، والأنشطة العقارية، والأنشطة المالية الدولية، وصيد الأسماك، وهي تتركز في جزيرة بروفيدنسياليس. وقد ازداد متوسط الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٨ في المائة في السنة خلال العقد الماضي، حيث ارتفع من ٦٩ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ورغم أن البطالة لم تهبط دون ١٢ في المائة، وأن النمو غير موزع بالتساوي بين الجزر التي تُكوِّن الإقليم، فإن رخاء السكان الاقتصادي قد تحسن تحسنا كبيرا.

باء – الميزانية

١٣ – توضع الميزانية بالإسقاط على أساس فترة السنتين، على أن تبدأ السنة المالية في آذار/مارس (وعلى أن تكون المبالغ بدولارات الولايات المتحدة). واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، قُدرت إيرادات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بمبلغ ٥٨٤ ٥٣٩ ٨٧ دولارا، كما قدرت النفقات الإجمالية بمبلغ ٩٥١ ٩٣٢ ٨٨ دولارا. وقُدرت الإيرادات المسقطة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٧٤١ ٠٦٥ ١ دولارا، والنفقات المسقطة بمبلغ ٨٤٦ ١١٥ ٩٠ دولارا. أما بالنسبة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، فتتوقع الحكومة إيرادات بمبلغ ٠٢٢ ٩٧٠ ٩٤ دولارا، ونفقات بمبلغ ٣٥٧ ٣٥٦ ٩١ دولارا.

١٤ – وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، كانت الحكومة تتوقع تحصيل ٤٠,٢ في المائة من إيراداتها من الجمارك؛ و ١٣,٥ في المائة من الأجور والرسوم؛ و ٤,٨ في المائة من التراخيص؛ و ٠,٨ في المائة من الإيجارات؛ و ٣٣,٠ في المائة من الضرائب؛ و ٧,٧ في المائة من مصادر أخرى. وقُدرت النفقات المتكررة، بالإسقاط، بنسبة ٣٠,٨ في المائة للتعليم

والصحة والشباب والرياضة؛ و ٨,٨ في المائة للأشغال العامة؛ و ١٢,٦ في المائة للاتصالات والنقل والسياحة؛ و ٣,٢ في المائة للموارد الطبيعية والبيئة؛ و ٦,١ في المائة للشؤون الداخلية؛ و ٧ في المائة للشرطة؛ و ٢٦,٢ في المائة لمكتب رئيس الوزراء؛ و ٠,٥ في المائة لمكتب الحاكم؛ و ٢,٢ في المائة لمكتب السكرتير الأول؛ و ١,٢ في المائة لغرف النائب العام؛ و ١,٠ في المائة لسلك القضاء؛ و ٠,٤ في المائة لإدارة مراجعة الحسابات.

١٥ - وتشمل ميزانية جزر تركس وكايكوس للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، معلومات عن تقديرات الميزانية الإنمائية. وقد قُدرت نفقات الميزانية للصندوق الإنمائي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بمبلغ ٦٣٧ ٩٨٣ ٣٩ دولارا في حين قُدرت للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ١٨٨ ٠٦٧ ٥٢ دولارا وللفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بمبلغ ٤٨٢ ٥٣٥ ٣٠ دولارا. وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، رُصد في الميزانية مبلغ ٩ ملايين دولار للنقل من الصندوق الموحد إلى الصندوق الإنمائي. وقد بلغت عمليات النقل المقررة خلال الفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مقدار ٢٠ مليونا من الدولارات.

١٦ - وحسب ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، خُصصت نسبة ٢٤,٤ في المائة من الصندوق الإنمائي لوزارة التعليم والصحة والشباب والرياضة؛ و ٢٢,٥ في المائة لمكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية؛ و ٢١,١ في المائة لوزارة الاتصالات والنقل والسياحة؛ و ١٨,٥ في المائة لوزارة الأشغال والمرافق؛ و ٨,٨ في المائة لوزارة تخطيط الموارد الطبيعية والبيئة.

١٧ - العجز في الميزانية الجارية، إن وجد، يغطيه تمويل من المملكة المتحدة، وإلى حد أقل من الاتحاد الأوروبي والوكالات المتعددة الأطراف. ولا تجبي الحكومة ضرائب على دخل الشركات أو الدخل الشخصي، ولا على أرباح رأسمال أو التركات. والمكون الأكبر للإيرادات الجارية هو الرسوم الجمركية، بينما شكلت رسوم تسجيل الشركات والجباية من السياحة قسطا متزايدا من هذه الإيرادات في السنوات الأخيرة.

جيم - الخدمات المالية

١٨ - تقع على عاتق الحاكم المسؤولية الدستورية عن قطاع الشؤون المالية الخارجية في جزر تركس وكايكوس. ويدعم برنامج المملكة المتحدة للتعاون التقني هذا القطاع عن طريق توفير خدمات مراقب ونائب مراقب للجنة الخدمات المالية. وقد تأسس الهيكل التنظيمي من خلال مرسوم العمل المصرفي لعام ١٩٧٩، وجرى استكمال مرسوم الشركات والتأمين لعام ١٩٨١ في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢[٤]. ومن بين العوامل الجاذبة للشركات الأجنبية استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة رسمية، وعدم وجود ضرائب مباشرة، والتوسع في البنية

الأساسية المالية، وسرعة ويسر إجراءات تسجيل الشركات، وتوفر الحرية المالية والسرية على نطاق واسع.

١٩ - وتمثل الأموال الخارجية ثاني أكبر مصدر للإيرادات الخارجية بعد السياحة وثالث أكبر جهة للتوظيف في الإقليم، حيث تسهم بـ ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويربو عدد شركات المحاسبة والخدمات المالية الدولية الكبيرة التي تزاول عملها من بروفيدنسياليس على ٠٠٠ ١٧ شركة[٥].

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٠، نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قائمة تضم ٣٥ بلدا، بما فيها إقليم جزر تركس وكايكوس، أطلقت عليها اسم مراكز مالية خارجية تقوم بممارسات ضريبية ضارة. وقد بذلت جزر تركس وكايكوس جهودا كبيرة في مجال الخدمات المالية في سبيل الحفاظ على سمعتها الجيدة. وبعد أن أعلن الإقليم عن التزامه بالتعاون في آذار/مارس ٢٠٠٢، رُفع اسمه من قائمة السلطات الضريبية غير المتعاونة (انظر أيضا A/AC.109/2002/14، الفقرة ١٦)[٦]. وقد أُرفقت بكتاب الالتزام خطة تنفيذ تدريجية تحدد التدابير التي ستتخذها الحكومة حتى أواخر عام ٢٠٠٥ بقصد التقيد بمبادئ الشفافية وتبادل المعلومات بشكل فعال[٧].

٢١ - وفي الأشهر التالية، واصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ضغطها على السلطات القضائية المدرجة في قائمتها الأصلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كشفت النقاب عن نموذج اتفاق لتبادل المعلومات بشكل فعال، يستهدف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح، ورأس المال، والثروة الصافية، والتركات، والإرث، والهدايا. وفي الوقت ذاته، شرعت السلطات القضائية المستهدفة في الاشتراك في مفاوضات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بقصد حماية سيادتها وسريـــة عملائهـــا. وبين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، استضافت حكومة جزر كايمان اجتماعا لأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع ممثلين عن السلطات القضائية المستهدفة[٨].

٢٢ - وثمة موضوع آخر يتعلق بما يسمى الملاذ الآمن من الضرائب، وهي مسألة فرض الضرائب عبر الحدود على حسابات الادخار، بما في ذلك الحسابات في المراكز المالية الخارجية، ما برح يُبحث في إطار الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٨. وإثر الطلب الذي قدمته حكومة المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بأن تقدم أقاليم ما وراء البحار الكاريبية تفاصيـــل عن جميـــع أصحاب حسابـــات الادخار في الأقاليم في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد وزراء هذه الأقاليم البريطانيـــة التي لا تتمتع بالحكم الذاتي،

بما فيها جزر تركس وكايكوس، اجتماعا طارئا في جزر كايمان. ورغم أن هذه الأقاليم أكدت من جديد استعدادها للتعاون، بيد أنها أكدت أيضا الحاجة إلى اتباع نهج عادل شفاف خال من التمييز إزاء هذه المشكلة[٩].

٢٣ - ومع ذلك اتخذ الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٣ مبادرة أخرى تتصل بفرض الضرائب. واستنادا إلى التقارير الصحفية، قرر وزراء المالية الأوروبيون أن تقوم السلطات الضريبية لديهم بتبادل المعلومات تلقائيا. ومُنحت بعض البلدان مهلة انتقالية قبل الدخول في هذا الاتفاق. وقد أثارت هذه الخطة الاحتجاج من أقاليم ما وراء البحار الكاريبية[١٠].

دال - الزراعة ومصائد الأسماك والبناء والصناعة التحويلية

٢٤ - الإنتاج الزراعي محدود ويتركز في كايكوس الشمالية. وقد أخذ هذا القطاع في النمو مؤخرا حيث ازداد حجم السلع المعروضة للبيع في بروفيدنسياليس، وأنشئت تعاونية جديدة للمزارعين. وصيد الأسماك نشاط تقليدي وهو القطاع الإنتاجي الوحيد الذي يعتد به ويسهم بما بين ٢ و ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. والمحار وجراد البحر هي منتجات الصيد الرئيسية، ويعمل بالزراعة وصيد الأسماك قرابة ٢٠ في المائة من السكان العاملين. وتضم جزر تركس وكايكوس المزرعة التجارية الوحيدة في العالم للمحار، حيث يربى المحار المحلي للتصدير. ويجري الآن على أساس تجريبي إنشاء مزارع أسماك عديدة لإنتاج أسماك البلطي للأسواق الدولية. وهناك إمكانيات كبيرة للنمو وللاستثمار في المنتجات ذات القيمة المرتفعة والقيمة المضافة ومنتجات التصدير المتخصصة. وتشمل بعض الأمثلة: تربية السمك الزعنفي والروبيان، وتربية السمك الاستوائي، والزراعة في الماء وزراعة نباتات الزينة. ويفوق الطلب على منتجات المزارع المحلية العرض[١١].

٢٥ - واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، رُصد في ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ مبلغ ٢٠٠ ٤٧٢ ١ دولار لمكتب وزير الموارد الطبيعية، ويضم هذا المبلغ ٨٠٠ ٤١٨ دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٨٠٠ ٢٤٨ دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. كما رُصد في الميزانية لمشاريع الزراعة الرائدة مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ و ٠٠٠ ٧٠ دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ورُصد أيضا في ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لمشروع إدارة الموارد الساحلية.

٢٦ - وباستثناء إنتاج المصنوعات اليدوية للتجارة السياحية، يقتصر نشاط التصنيع على التجهيز الجزئي للأرز المستورد بغية إعادة تصديره إلى الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من الرسوم التفضيلية بموجب اتفاقية لومي. وبدأت العمليات في عام ١٩٩٤ ولكنها انخفضت منذ مطلع عام ١٩٩٧ عندما فرض الاتحاد الأوروبي حصصا تقييدية على واردات الأرز من

بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ عبر نظام البلدان والأقاليم فيما وراء البحار[١٢].

٢٧ - وتتخذ شركة دولية للبناء من جزر تركس وكايكوس مقرا لها. وهي تستخرج الرمال والصخور محليا لاستخدامها في مشاريع البناء، وبصفة أساسية في الفنادق والمباني التجارية[١٣]. ويتواصل نمو قطاع البناء والعقارات. وهو يشمل المساكن المحلية والمنتجعات الفخمة والممتلكات الشاطئية.

هاء - السياحة

٢٨ - ما برح قطاع السياحة في جزر تركس وكايكوس يسجل معدلا من أسرع معدلات النمو في منطقة البحر الكاريبي برمتها. ورغم أن مجلس السياحة في جزر تركس وكايكوس يقدِّر أن عدد الزوار الإجمالي قد انخفض بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، يبدو أن السياحة قد أخذت في الانتعاش في الربع الأخير من السنة. إذ ازداد عدد الزوار الوافدين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بنسبة ٤٦ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان العدد أعلى من العدد في الشهر ذاته في عام ٢٠٠١ بمقدار ٢٧ في المائة. ويبين هذا الأداء إلى حد ما ضعفا في أداء الربع الأخير من عام ٢٠٠١، وذلك إثر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر التي حدثت في الولايات المتحدة[١٤].

٢٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر بناء فنادق جديدة في الإقليم. فقد افتُتح مشروع الفندق والمنتجع الجديد، الذي يحمل اسم نادي جزر تركس وكايكوس ويضم ٢١ غرفة والمصنّف برتبة ٥ نجوم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولا يزال العمل جاريا في العديد من المشاريع الأخرى، ومنها بناء الكوندومنيوم الذي يضم ٧٢ شقة والتوسع في منتجع شواطئ جزر تركس وكايكوس الحالي بضم ١٠٠ غرفة أخرى. ومن المقرر إنجاز مشروعين رئيسيين في كايكوس الجنوبية في عام ٢٠٠٣ اللذين سيزيدان سعة الفندق في الجزيرة من حيث عدد الغرف بمقدار ١٠٠ غرفة وعدد الشقق في بناء الكوندومنيوم بمقدار ٤٠٠ شقة[١٥].

٣٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقّع رئيس وزراء الإقليم الاتفاق الإنمائي مع شركة هولند أمريكا لبناء ميناء للسفن السياحية في جزيرة ترك الكبرى. ويتوقع أن يسهم هذا الميناء في ازدهار اقتصادي وإنعاش عام لعاصمة إقليم جزر تركس وكايكوس. ومع انتظام أنشطة السفن السياحية، يتوقع وفود حوالي ثلاثمائة ألف مسافر إلى جزيرة ترك الكبرى خلال السنوات الثلاث المقبلة. وسترسو هذه السفن في الميناء خمس مرات في الأسبوع على الأقل[١٦].

٣١ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، شرع مجلس السياحة في جزر تركس وكايكوس في حملة الشركاء في الأعمال السياحية. وستعزز هذه المبادرة ''وعيا متواصلا'' لدى الجمهور ''لأهمية السياحة بالنسبة لجزر تركس وكايكوس ولدور المجتمع في صيانة القيمة الاقتصادية لهذه الأنشطة[١٧]''.

واو - البنية الأساسية

٣٢ - تتمتع مرافق النقل والاتصالات بمستوى جيد يعبر عن الدخل المرتفع نسبيا للإقليم وعن نمو قطاع الخدمات المالية الخارجية. وتوجد مطارات دولية في بروفيدنسياليس وترك الكبرى وكايكوس الشمالية وكايكوس الجنوبية، وهناك مهابط معبدة للطائرات في كايكوس الوسطى وسولت كاي. وتسيِّر الخطوط الأمريكية وشركة TWA وشركة طيران دلتا رحلات إلى الولايات المتحدة. وستقدم الخطوط الجوية البريطانية خدمات اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأثناء الموسم تؤجر الرحلات من عدة مدن في أمريكا الشمالية، منها بوسطن وشيكاغو وديترويت ونيويورك وفيلادلفيا وتورنتو. وتوفر الخطوط الجوية لجزر تركس وكايكوس خدمات بين الجزر فضلا عن عدة رحلات محلية خاصة. وهناك أيضا رحلات إلى جزر البهاما وهايتي والجمهورية الدومينيكية وبورتوريكو وكوبا وجامايكا. وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت شركة الخطوط الجوية US AIR أنها ستنظم أربع رحلات جوية كل أسبوع، من مدينة شارلوت في كارولينا الشمالية إلى بروفيدنسياليس[١٨].

٣٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وإثر إجراء مفاوضات وافية، توصلت حكومة جزر تركس وكايكوس إلى اتفاق نهائي بشأن بناء المطار الدولي في جزيرة ترك الكبرى. وتشمل عملية البناء محطة جديدة حديثة جدا للوافدين والمغادرين، وأمكنة لوقوف السيارات، وبستنة هندسية، وطرق الوصول، وتوسيع للمدرج، وترميم المدرج الحالي، وتحسين أنوار الهبوط في المطار. وسيوفر المشروع، الذي تبلغ كلفته ١٣,٥ مليون دولار أمريكي والمقرر إنجازه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مرافق مطار من الدرجة الأولى لجزيرة ترك الكبرى بحلول موسم الشتاء القادم[١٩]. ويوجد مرافئ في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وكايكوس الجنوبية وسولت كاي. وتغطي شبكة الطرق حوالي ١٣٠ كيلومترا، مع طرق معبدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٣٤ - وكما ذُكر في فرع السياحة من التقرير، سيُبنى مرفأ جديد في جزيرة ترك الكبرى بالتعاون مع شركة هولندا أمريكا. وسيوفر هذا المرفأ الجديد رصيفا لرسو السفن السياحية يتسع لسفينتين سياحيتين معا في أي وقت، وذلك بامتداد ٦٨٠ ١ قدما عن الشاطئ[٢٠].

٣٥ - وتقدم شركة الكوابل والاتصالات اللاسلكية، وهي شركة بريطانية للاتصالات السلكية واللاسلكية، خدمات الهاتف المحلية والدولية. وهناك ١٢ قناة تلفزيونية تعمل بواسطة الكوابل في ترك الكبرى و ٣٢ قناة في بروفيدنسياليس وست محطات إذاعية. ولا توجد صحف يومية. وتصدر الصحافة الحرة (Free Press) وأخبار تركس وكايكوس (*Turks and Caicos News*) أسبوعيا، بينما تصدر مجلة (*Times of the Islands*)، الموجهة إلى قطاع الأعمال والسياحة، فصليا. وتدير شركات خاصة جميع الخدمات الكهربائية وتستخدم مولدات الديزل وتطبق معايير الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإمداد والموثوقية[٢١].

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٦ - أدى التوسع في قطاع السياحة والشؤون المالية الخارجية إلى ازدهار النمو الاقتصادي، ولكن الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال تتركز بكاملها تقريبا على جزيرة واحدة، وهي جزيرة بروفيدنسياليس. ومن ثم، فإن الفرص الاقتصادية ليست موزعة بالتساوي بين الجزر. ويتراوح معدل البطالة بين ١٤ و ٢٠ في المائة بالجزر الأخرى، بينما تكاد بروفيدنسياليس تتمتع بعمالة كاملة. وتنتشر الهجرة فيما بين الجزر، ولا سيما الهجرة إلى ترك الكبرى حيث تقع العاصمة. وقد ترتب على هذا الانحراف في النمط الإنمائي عدد من المشاكل الاجتماعية، مثل الاكتظاظ السكاني، ونقص المساكن، وزيادة أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة[٢٢].

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أقرّ كبير موظفي الرعاية الاجتماعية في ندوة عن حقوق الإنسان بالحاجة إلى استعراض وإعادة صياغة التشريعات المشتركة بين بلدان البحر الكاريبي، ولا سيما في جزر تركس وكايكوس، بغية صون الروابط الأسرية وحماية حقوق النساء والأطفال. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، أدخل المجلس التشريعي تنقيحات على قوانين الهجرة، ممهدا الطريق نحو حصول الأطفال غير الشرعيين من رجال جزر تركس وكايكوس على حقوق الجنسية الكاملة[٢٣].

باء - العمالة

٣٨ - إحدى المشاكل الاجتماعية في جزر تركس وكايكوس التي تحتاج إلى اهتمام جدي هي مشكلة إيجاد توازن مقبول بين توفير فرص العمل لمواطني الإقليم وإعطائهم دورا له معنى أكبر في الاقتصاد وتلبية الحاجة المتزايدة للأفراد المؤهلين في صناعتي السياحة والخدمات المالية. وثمة اختلافات إقليمية مهمة في فرص العمل. وتعود أسباب البطالة في بروفيدنسياليس

إلى عدم التوازن بين العرض والطلب على المهارات، وإلى إحجام كثير من ''المنتمين'' (سكان الجزر المحليين) عن الاشتغال في وظائف معينة، مما أدى إلى الاعتماد على الهجرة وإلى تدفق العمال المهاجرين. وتشير التقديرات إلى أن المهاجرين من هايتي والجمهورية الدومينيكية يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٦ شخص من مجموع عدد السكان البالغ ٠٠٠ ٢٤ نسمة. والموقع الجغرافي الذي تشغله جزر تركس وكايكوس ورخاؤها النسبي يجعلانها وجهة جذابة للباحثين عن فرص العمل من البلدان المجاورة.

٣٩ - وتبذل الحكومة جهودا مستمرة للتصدي لمشكلة الهجرة غير المشروعة، بما في ذلك إعادة المهاجرين إلى أوطانهم بالقوة. وهي تتلقى المساعدة من المنظمة الدولية للهجرة ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٢٤].

٤٠ - وكما ورد في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2001/7 و A/AC.109/2002/14)، عكفت الحكومة على تعديل القواعد المتعلقة بمنح ما يدعى بمركز ''المنتمي'' وتصاريح العمل للأجانب وفي عام ٢٠٠٢، اتخذت الحكومة عددا من الخطوات لضمان سوق العمل لصالح ''المنتمين''. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، حددت شعبة إصدار تراخيص الأعمال التجارية التابعة لوزارة المالية ٢١ مجالا من مجالات الأعمال التجارية خصصت للأشخاص الذين لهم مركز المنتمي. وتتراوح القيود في نشاط الأعمال التجارية بين المحاسبة والتجارة وملكية المدارس الخاصة أو إدارتها[٢٥]. وأعلنت الحكومة أيضا أن الأجانب الذين ينتمون إلى فئة المهرة أو الحرفيين لن تجدد لهم تصاريح العمل بعد فترة الأربع سنوات. وبالنسبة إلى الأشخاص غير المهرة فإن الفترة القصوى ستكون ثلاث سنوات[٢٦].

جيم - التعليم

٤١ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي بالنسبة إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. وهناك ١٤ مدرسة ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية تديرها الحكومة. ويصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار إلى ٩٨ في المائة. ويبلغ متوسط نسبة التلاميذ إلى المدرسين ٢٥ إلى ١.

٤٢ - واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فقد رصدت حكومة جزر تركس وكايكوس مبلغ ٤٢١ ١٨٠ ٤ دولارا لإدارة التعليم في وزارة التعليم والشباب من أجل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وقُدر الإنفاق بمبلغ ٨١٠ ٧٩٧ ١ دولارات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وبمبلغ ٠٠٠ ٣٤٠ ١ دولار في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويمثل المبلغ المخصص للتعليم نسبة ٢٤,٤ في المائة من مجمل الميزانية الإنمائية.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠١، افتتحت الحكومة رسميا الحرم الجامعي كميونيتي كولدج الذي بلغت تكلفته ٥ ملايين دولار في عاصمة جزيرة ترك الكبرى. وتنطوي المرحلة الأولى من المشروع على ترميم ثلاثة أبنية في القاعدة البحرية القديمة وتحويلها إلى مرافق تعليمية وإدارية. وقد رصدت الحكومة مليوني دولار في تقديرات ميزانياتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل المرحلة الثانية من المشروع التي ستشمل إنجاز مرفق المهاجع من أجل الطلاب من جميع أرجاء الجزر.

دال - الصحة

٤٤ - تتوافر الرعاية الصحية الأساسية بالجزر عن طريق شبكة من عيادات الرعاية الصحية الأولية إلى جانب مستشفى واحد يقع في جزيرة ترك الكبرى وهي الجزيرة الرئيسية. وسعت الحكومة إلى توفير الاحتياجات من البنى الأساسية، خاصة في جزيرة بروفيدنسياليس التي تشهد معدل نمو سكاني مرتفع[٢٧].

٤٥ - واستنادا إلى منظمة الصحة العالمية فإن السكان المهاجرين بطريقة غير مشروعة يمثلون تحديا كبيرا للإقليم. إذ يعيش هؤلاء الأشخاص في كثير من الأحيان في أوضاع سيئة كما سجلت زيادة في عدد الإصابات بالأمراض المعدية ومن بينها السل بشكل خاص. وتشكل هذه الحالة عبئا إضافيا على النظام الصحي في الإقليم.

٤٦ - واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فقد رصد في ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ مبلغ ٤٤٠ ٣٤٤ ٢ دولارا للإدارة الطبية، و ٠٠٠ ٢٥ دولار لوزير الصحة، و ٠٠٠ ١١ دولار للإدارة السنية. وفي حدود هذه الميزانية، تنوي الحكومة إنفاق مليون دولار من أجل عمليات الإجلاء الطبية في حالات الكوارث إلى المملكة المتحدة، و ٠٠٠ ٤٠٠ دولار من أجل عمليات العلاج في مستشفى جزيرة ترك الكبرى.

٤٧ - وخلال عام ٢٠٠٢، ما برحت الحكومة تحسن الخدمة الصحية في الإقليم. فقد قدمت الأموال من أجل حيازة آلة لتنظير البطن ووحدة لتصوير الثدي، وآلة تصوير بالصوت فوق السمعي ومحلل كهرباوي، ومعدات للجراحة العينية، ومعدات لعنابر الأمومة، وجهازين مؤقتين لضبط ضربات القلب، ومعدات دعم مخبرية. كما حُددت الأموال من أجل معدات تشغيل المسرح وتكييف الهواء للعنابر العامة للمرضى وعنابر الأمومة، ودعم المختبر الطبي، وإنشاء مرافق لبنك الدم، وإنشاء خدمة إعادة التأهيل بالعلاج الفيزيائي، ونظام إعادة التأهيل بالعلاج الفيزيائي، وبرنامج لتخطيط صدى القلب.

٤٨ - وتشمل ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغ ٠٠٠ ٧٦١ ١ دولار من أجل الإدارة الطبية، و ٠٠٠ ٢٥ دولار من أجل وزير الصحة، و ٠٠٠ ٣٠ دولار من أجل الإدارة السنية. كما رُصد في الميزانية ما مجموعه مليون دولار من أجل الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقررت الحكومة أيضا إنفاق ٩٣٠ ٢٨ دولارا على برنامجها لمعالجة مرض الإيدز. وبوجه خاص، رُصد في الميزانية مبلغ ٠٠٠ ٢٤ دولار لإنشاء مأوى لمرضى الإيدز في العيادة القديمة في بلو هيلز. وفي عام ٢٠٠٢، تعاقد البرنامج الوطني للإيدز مع ستة موظفين جدد. وقد تلقى الموظفون هؤلاء تدريبا خاصا ويتوقع أن يُعززون القدرة المحلية على مكافحة هذا المرض. وقد تلقى الموظفون هؤلاء تدريبهم في حلقة عمل نُظمت في ترينيداد وتوباغو[٢٨].

هاء - الجريمة

٤٩ - ذكر رئيس إدارة التحقيقات الجنائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أن الشرطة في جزر تركس وكايكوس تسيطر على الجريمة تماما. وقد شهد عام ٢٠٠١ وقوع ٤٠١ ١ جريمة تم اكتشاف مرتكبي ٣٠ في المائة منها. وقال إن معدل اكتشاف المجرمين في عام ٢٠٠٠ بلغ نسبة ٣٥ في المائة (٤٣٥ جريمة) وارتفع في عام ٢٠٠١ إلى ٣٨ في المائة (٥٣٢ جريمة). ومن بين ٤٠١ ١ جريمة تم التحقيق فيها بلغ عدد جرائم السرقة والسطو ٨٠١ جريمة أو نسبة ٥٧ في المائة، وتم القبض على ٤٧٩ شخصا وجهت لهم تهم بارتكاب جرائم. وكان من بين هذا العدد ٣٦٥ شخصا من المجرمين المحليين منهم ٣١١ من الذكور و ٢٠ من الإناث إضافة إلى ٢٤ حدثا من الذكور (مقابل القبض على ٩ أحداث من الذكور وفتاة واحدة في عام ٢٠٠٠). وكان من بين المقبوض عليهم ١٢٣ من الأجانب (١٠١ من الذكور و ٢٠ من الإناث وحدث واحد وفتاة واحدة) وكانت غالبية حالات القبض بسبب جرائم المخدرات[٢٩].

٥٠ - ولا يزال الاتجار في المخدرات يشكل مشكلة للإقليم وطبقا للتقييم المتبادل لفرقة العمل المالي لمنطقة البحر الكاريبي فقد استخدمت جزر تركس وكايكوس كنقاط شحن عابر لتجار المخدرات وتم الاستيلاء على عدة شحنات من الكوكايين على ناقلات تابعة لهايتي في مطار بروفيدنسياليس بكميات بلغت الكيلوغرام. وتُجلب المخدرات غير المشروعة للإقليم في معظم الأحيان باستخدام زوارق تنتقل بين هايتي وجزر تركس وكايكوس. كما تأتي مخدرات غير مشروعة كذلك من جامايكا والجمهورية الدومينيكية وجزر البهاما وكولومبيا. ويذكر أن إدارة الشرطة مصممة على العمل مع الوكالات الوطنية الأخرى، ومنها إدارة الجمارك وإدارة الرعاية الاجتماعية، للقبض على المجرمين ومقاضاتهم[٣٠].

٥١ - وعزز الأفراد الملحقون بقوات الشرطة من البحرية الملكية وسلاح الجو الملكي قدرة جزر تركس وكايكوس على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتتعاون الجزر تعاونا وثيقا مع الوكالات المعنية بالمخدرات بالولايات المتحدة وجزر البهاما بموجب اتفاق شمل جزر تركس وكايكوس في عام ١٩٩٠ مما أفسح المجال للولايات المتحدة وجزر تركس وكايكوس وجزر البهاما للقيام بعمليات حظر مشتركة. وبدأ في عام ٢٠٠٠ سريان اتفاق بشأن التعاون في مكافحة المخدرات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وذلك باسم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في البحر الكاريبي. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق تعاون دولي أفضل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في مياه البحر الكاريبي وإلى توثيق التعاون في العمليات والمراقبة الجوية والبحرية في المنطقة[٣١].

٥٢ - وبالنسبة للهجرة غير القانونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم اعتراض زورق شراعي يقل ٥٨ مهاجرا من هايتي على مسافة ١٥ ميلا من جزر تركس وكايكوس. وقد اضطلع بهذه العملية بالتعاون مع ملاحي طائرات الهليكوبتر التابعة لحرس سواحل الولايات المتحدة وذلك كجزء من فرقة عمل متعددة الجنسيات. وكان أن وضعت شرطة جزر تركس وكايكوس هذا الزورق في حراستها؛ حيث استجوب هؤلاء الأغراب ومن ثم أُعيدوا إلى هايتي[٣٢].

واو - البيئة

٥٣ - الصندوق الاستئماني الوطني لتركس وكايكوس هو منظمة تطوعية تعتمد على أعضائها في العمل على حماية التراث الطبيعي والثقافي للجزر.

٥٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قام مشروع مشترك بين المجتمعات المحلية، والصندوق الوطني الاستئماني لجزر تركس وكايكوس، ومحفل الحفاظ على الطبيعة في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار بإعداد خطة جديدة لإدارة التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة حول موقع رامسار التابع لجزر تركس وكايكوس. وتحدد الخطة الجديدة، التي تشمل الأراضي المرزغية الهامة في الشمال والوسط والشرق من جزر كايكوس، نهجا جزئيا لإنشاء صناعة إيوكلوجية - سياحية بنطاق مناسب يحافظ على الموارد البيئية والمجتمعات المحلية. وقد اضطُلع بهذه الأعمال بموجب مذكرة تفاهم مع حكومة جزر تركس وكايكوس، وبدعم مادي من حكومة المملكة المتحدة وغيرها.

خامسا – العلاقات مع المنظمات والكيانات الدولية

٥٥ – قُبلت جزر تركس وكايكوس عضوا منتسبا في الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه ١٩٩١. كما أن الإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

٥٦ – ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم مساعدته في إطار البرنامج القطري للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ وهو يشمل تقديم مساعدة تقنية تزيد قيمتها عن ٠٠٠ ٧٨٠ دولار. ويضع تصنيف البلدان المساهمة الخالصة جزر تركس وكايكوس ضمن فئة تقتضي مشاركة الحكومة في تكاليف البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس المناصفة. غير أن الإقليم يستفيد أيضا من البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل مشروع مواجهة الكوارث وإدارتها على الصعيد الإقليمي وبرنامج تنمية الخدمات التقنية. وبالإضافة إلى ذلك يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على تنمية المشاريع التجارية الصغيرة وإيجاد فرص العمل في الإقليم ولا سيما في جزره الأقل نموا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني أيضا لبناء القدرة في القطاعات الحكومية عن طريق متطوعي الأمم المتحدة[٣٣].

٥٧ – وعقدت في بروفيدنسياليس في نيسان/أبريل ٢٠٠١ حلقة العمل الاستشارية بعنوان ''اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل''. وذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن هنالك حاجة ملحة لتنفيذ برنامج إصلاح قانوني في منطقة البحر الكاريبي لغرض تحديث وترشيد وتعزيز القوانين التي تؤثر في الأطفال. فهناك أوجه عيوب في كثير من المجالات، من بينها المسائل ذات الصلة بحالة المواليد والحضانة والوصول إلى الأطفال – ولا سيما في حالة انفصال الوالدين – ورعاية الطفل وإجراءات معالجة سوء معاملة الطفل وإدارة قضاء الأحداث[٣٤].

سادسا – المركز المستقبلي للإقليم

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٨ – يرد ملخص التوصيات المقدمة من هيئة الاستعراض الدستوري إلى حاكم الإقليم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في الفقرات ٨-١١ من ورقة العمل هذه.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٩ – في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/C.4/57/SR.3) قالت فيه إنه مما يسر حكومتها، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، أن تبلغ عن إحراز مزيد من التقدم نحو التحديث وتطوير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها في ما وراء البحار. فقد عقد الاجتماع السنوي الرابع للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مما قدم محفلا لإجراء حوار سياسي منسق بين رؤساء الوزارات المنتخبين ديمقراطيا ووزراء حكومتها فيما يتعلق بتلك العلاقة، القائمة على الشراكة، بين المملكة المتحدة وأقاليمها. كما مكّن ذاك الاجتماع الحاضرين من التشاور بشأن مسائل، مثل عملية الاستعراض الدستوري، وحقوق الإنسان، والمسائل البيئية الناجمة عن التزامات المملكة المتحدة الدولية.

٦٠ – وما برحت الشراكة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليمها في ما وراء البحار تتطور: ففي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصبح مرسوم الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار قانونا نافذا اعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢، ويمنح الجنسية لمواطني الأقاليم البريطانية ، مع الحق في الإقامة في المملكة المتحدة وحرية التنقل في أوروبا؛ وغيَّر تسمية الأقاليم من ''تابعة'' إلى ''ما وراء البحار'' لكي تبين على نحو أكثر دقة طبيعة العلاقة. وعلاوة على ذلك، كان الاستعراض الدستوري جاريا في جميع الأقاليم تقريبا، وبالاشتراك لأول مرة من قبل لجان الاستعراض المعينة محليا بغية تزويد كل إقليم بدستور حديث يناسب تنميتها الطويلة الأجل وتتجلى فيه ظروفها الخاصة بها. وكان بعض عمليات الاستعراض هذه كاملة تقريبا، في حين كان بعضها الآخر لا يزال جاريا، وكان من المقرر، مثلا، أن تنتخب جزيرة آسانسيون مجلسا للجزيرة حتى أواخر عام ٢٠٠٢.

٦١ – وأضافت ممثلة المملكة المتحدة أن العمل جار لإعمال المبادئ التوجيهية في ميثاق البيئة لأقاليم ما وراء البحار، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت قد أُقرت مشاريع رائدة بالنسبة لإقليمين وسترصد بعناية لمعرفة مناسبتها لأمكنة أخرى. وستُوسع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف كي تشمل الأقاليم كما ستُعزز التشريعات الوطنية. وقد نُفِذت مشاريع تعالج مجالات رئيسية، مثل إنقاذ الموئل، والدراسات الاستقصائية للموارد الحية، والتصدي للأجناس الغازية، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. كما ستساعد حكومتها الأقاليم على الوصول إلى تجارة اللجنة الأوروبية الإقليمية والثنائية، والمساعدة الاقتصادية والإنمائية في إطار قرار تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لرابطة ما وراء البحار.

٦٢ - وأعلنت أن رغبات شعوب الأقاليم، المعرب عنها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى، هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمملكة المتحدة. فالعلاقة بين حكومتها وأقاليمها تقوم على مبادئ أساسية، مثل تقرير المصير، والالتزامات المتبادلة، وحرية الأقاليم في تسيير شؤونها إلى أقصى حد ممكن، والالتزام الثابت من جانب حكومتها بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وأثناء الطوارئ.

٦٣ - وأردفت ممثلة المملكة المتحدة قائلة إن هناك صفة مشتركة أساسية في النهج القائم بين حكومتها واللجنة وإنها لذلك تأسف لأن بعض القرارات، ولا سيما قرارات اللجنة الخاصة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، لا تتجلى فيها دائما هذه الصفة المشتركة بشكل صحيح. فالقرار السنوي الشامل يشير إلى أنه ليس هناك من بديل لمبدأ تقرير المصير وأنه من المؤسف أن اللجنة الخاصة ما برحت تطبق هذا المبدأ بشكل انتقائي. وأعربت عن عزم حكومتها الكامل على مواصلة العمل مع اللجنة الخاصة، وهذا ما تبين بحضور ممثل حكومتها في الحلقة الدراسية الإقليمية التابعة للجنة الخاصة التي عقدت في فيجي في عام ٢٠٠٢.

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٦٤ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٣٨/٥٧ ألف وباء الذي يتعلق الجزء العاشر منه بجزر تركس وكايكوس.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من تقارير منشورة ومن المعلومات التي نقلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) BBC Monitoring Americas — Political London; Dec 8, 2002.

(٣) http://www.lawsconsolidated.tc/CMRCReport.htm.

(٤) Economist Intelligence Unit, Country Profile: Turks and Caicos Islands, 2000/2001.

(٥) Oxford Analytica, 4 February 2002.

(٦) Economist Intelligence Unit, Country Profile: Turks and Caicos Islands, 2000/2001.

(٧) For the letter of commitment and the plan see: http://www.oecd.org/pdf/M00027000/M00027080.pdf.

(٨) http://www.oecd.org/EN/document/0,,EN-document-103-3-no-12-36128-0,00.html.

(٩) Wall Street Journal, Nov. 22, 2002.

(١٠) www.accountancyage.com.

(١١) TCI Island Profile (www.tcinvest.tc/tc).

(١٢) Economist Intelligence Unit, Country Profile: Turks and Caicos Islands, 2000/2001.

(١٣) Economist Intelligence Unit, Country Profile: Turks and Caicos Islands, 2000/2001.

(١٤) Economist Intelligence Unit, Turks and Caicos Islands, February 2003.

(١٥) Economist Intelligence Unit: Turks and Caicos Islands, February 2003.

(١٦) Turks and Caicos Free Press, February 20-27, 2003.

(١٧) Turks and Caicos Free Press, February 20-27, 2003.

(١٨) Economist Intelligence Unit, Turks and Caicos Islands, February 2003.

(١٩) BBC Monitoring Americas — Political London; Dec. 19, 2002.

(٢٠) Turks and Caicos Free Press, February 20-27, 2003.

(٢١) Economist Intelligence Unit, Country Profile: Turks and Caicos Islands, 2000/2001.

(٢٢) 1998 Caribbean Basin Profile.

(٢٣) Turks and Caicos Weekly News, 22 September 2001, 14 February 2002, "Legislation providing citizenship to children born out of wedlock to local women already exists".

(٢٤) Ibid., 17-23 March 2001.

(٢٥) Turks and Caicos Free Press, 21 February 2002.

(٢٦) Turks and Caicos Weekly News, 15 September 2001; Turks and Caicos Free Press, 17 January 2002.

(٢٧) 1998 Caribbean Basin Profile.

(٢٨) Turks and Caicos Free Press, May 9-16, 2002.

(٢٩) Turks and Caicos Free Press, 31 January 2002.

(٣٠) http://www.oecd.org//fatf/ctry-orgpages/cctry-tc_en.htm.

(٣١) Official web site of the United Kingdom Foreign and Commonwealth Office (www.fco.gov.uk/news.newstext.asap?4330). Turks and Caicos Weekly News, October 1998.

(٣٢) NewsEdge, 1 November 2002.

(٣٣) Turks and Caicos Weekly News, 13-26 January 2001.

(٣٤) Turks and Caicos Weekly News, 28 April 2001.